

بيان وفد

المملكة الأردنية الهاشمية للدورة الخامسة والعشرين

لمجلس محافظي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

روما، ١٩-٢٠ فبراير/شباط ٢٠٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد رئيس الصندوق،

السادة المحافظون،

السيدات والسادة،

انه في الوقت الذي تواصل في المملكة الأردنية الهاشمية تعبئة قدراتها الذاتية وتطوير وتنمية قطاعها فإنها لم تغفل الجوانب الاجتماعية المترتبة على السياسات الاقتصادية العالمية والتي تعكس تأثيرها المباشر على الفقراء ومحدودي الدخل وخاصة في الأرياف.

إن الواقع الزراعي في المملكة الأردنية الهاشمية يشكل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أحد القطاعات الأساسية في الاقتصاد الأردني باعتباره محورا أساسياً للتنمية الريفية المتكاملة وكمصدر للدخل والعمالة لسكان الريف والبادية بالإضافة إلى كونه قطاعاً مولداً للنشاطات في القطاعات الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاعي الصناعة والخدمات، ولدوره المركزي في الأمن الغذائي وتحسين الميزان التجاري.

وعلى الرغم من أن نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي قد تناقصت، إلا أن دوره في عملية التنمية الشاملة سيبقى أساسياً خاصة وأن هذا القطاع يستمد أهميته من دوره في تحقيق الأمن الغذائي.

يتميز الأردن بتوفر بيئات زراعية مختلفة تسمح بتتويج الإنتاج الزراعي وتوزيعه على مواسم مختلفة على مدار السنة. وبالرغم من محدودية الموارد الزراعية (الأرض والمياه)؛ واعتماد القطاع الزراعي على مياه الأمطار التي تخفي وراءها تدنبات سنوية في كميتها، الأمر الذي يجعل هذه الزراعة أمر تكتفه المخاطرة ولا يوفر دخلاً مستقراً للمزارعين.

وانه في ظل معدلات النمو الحالية للقطاع الزراعي والزيادة السكانية المتوقعة والحالة المناخية التي تمر بها البلاد فإنه من المتوقع أن يزداد الطلب على المياه للأغراض الرئيسية المنزلية والصناعية والزراعية وحيث أن الأولويات ستكون للأغراض المنزلية مما يعني بأن العجز

في الموازنة المائية سوف يكون على حساب القطاع الزراعي الأمر الذي سيترتب عليه الاعتماد المتزايد على المياه المعالجة. بهذا وقد تبنت الحكومة الأردنية الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية لعام ٢٠١٠ التي اشتملت على تحليل للمشاكل التي تواجه القطاع الزراعي ووضعت الحلول المناسبة لها على شكل مشاريع تنموية بدأنا التنفيذ بعدد منها وفق أولويات لمواجهة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي.

قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية خلال العفدين الماضيين بدور بارز في الكفاح ضد الفقر الريفي وتبين تجربته أن مفتاح النجاح في تخفيف وطأة الفقر يكمن في مساعدة الفقراء على مساعدة أنفسهم من خلال الاستماع إلى المعنيين والتعلم من النهج المختلفة التي اتبعتها في حل مشكلاتهم.

لذلك، فإن أبرز سمات عمليات الصندوق هي مشاركة الفقراء والتعاون مع منظمات المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية التي تمثل هؤلاء الناس لمواجهة التحديات الضخمة التي تواجههم.

كما أن الخبرة التي تراكمت لدى الصندوق وما اكتسبه من معارف وأدوات عمل يمكن أن تجعل حياة المزارعين الفقراء وسناء الريف والمعدمين والجماعات الأخرى المحرومة شيئاً يختلف عما هو عليه الآن. بل تساعدهم في مواجهة الصعوبات والتحديات وتخفيف وطأتها.

ومن هذا المنطلق فإن التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يعتبر ركيزة هامة في تحقيق بعض من أهداف السياسة الزراعية في الأردن. حيث أن المساعدات القيمة التي يقدمها الصندوق للأردن والتي تتمثل في تمويل عدد من مشاريع التنمية الريفية والبنية التحتية لقطاع الزراعة بالإضافة لإعداد وثائق المشاريع اللازمة لذلك والتي تهدف بمجموعها إلى التخفيف من وطأة الفقر وتحسين مستوى المعيشة لسكان القرى والأرياف لتنسجم مع السياسة الزراعية في الأردن.

وأنتي وباسم حكومتي أتقدم بعظيم الشكر لجهود الصندوق تجاه الأردن في هذا المضمار. كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى سعادة رئيس الصندوق السيد لينارت بوغه الذي لا يألو جهداً في تقديم العون والمساعدة للدول الأعضاء.

كما أن حكومتي تأمل التوسع في مساهمة الصندوق في تمويل مشاريع تنموية جديدة في الأردن والتعاون التام مع الصندوق لإنجاح المشروعات التي يمولها، الأمر الذي سيساعد على

سرعة الاستجابة للتطورات التي قد تحصل أثناء تنفيذ هذه المشروعات كما أنه سيساهم في التخفيف من الجهد والوقت في العمليات الإجرائية اللازمة.

متمنياً للصندوق مزيداً من النجاحات والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.